
برنامج إستثمار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تنفيذ قانون الأستثمار خلاصة أقليمية

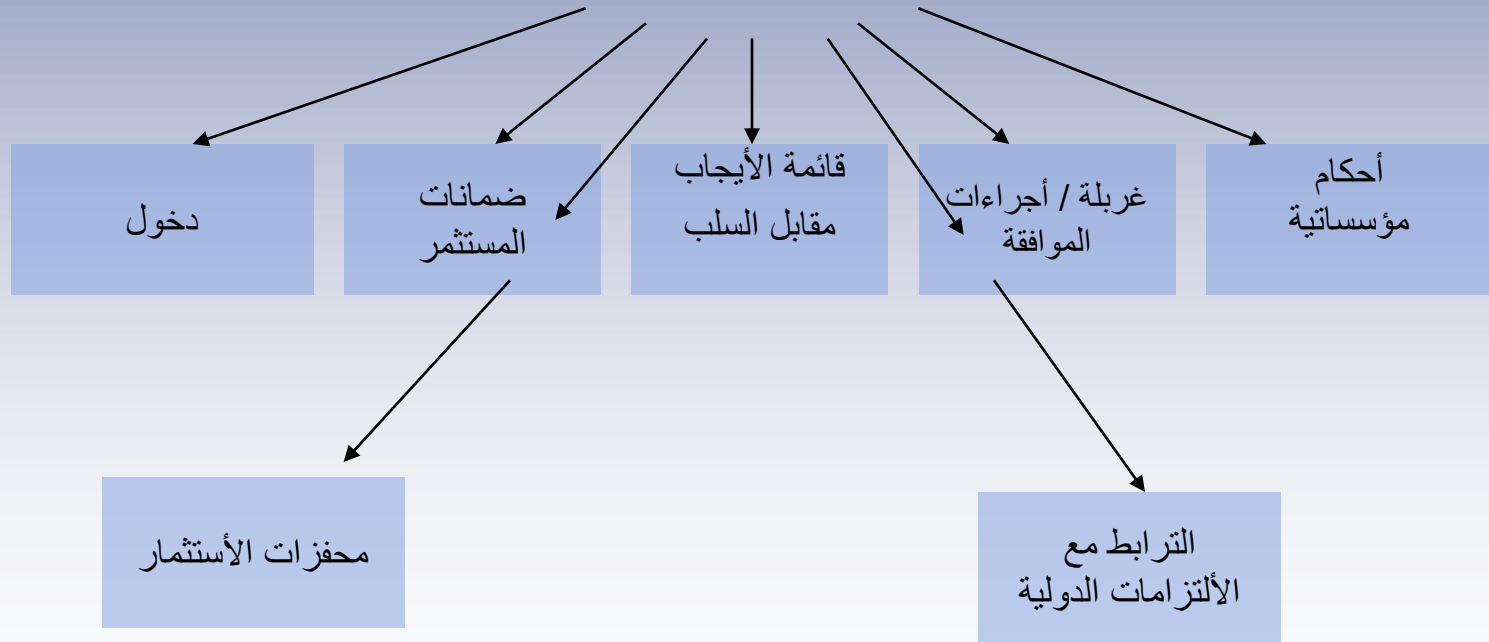
عمان ، 22 - 24 كانون الثاني (يناير) 2008

د. الكسندر بوهمر

إدارة الشؤون المالية والمؤسسات

المواضيع الرئيسية لقوانين الأستثمار

المواضيع الرئيسية لقوانين الأستثمار



أدوات وخبرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات العلاقة

من خلال خبرتها في العمل مع أكثر من 70 اقتصادا ، فقد طورت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأدوات والأرشادات التالية ذات العلاقة بعملية الإصلاح الحالية لأقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أداة معاملة وطنية
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أرشادات لمؤسسات تجارية متعددة الجنسية
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اطار سياسة للاستثمار
- أرشادات ترويج استثمار لأقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قائمة حول شفافية القطاع العام والمستثمر الدولي
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قائمة حافز الاستثمار
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ميثاق النموذج الضرائبي
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أرشادات تسعير التحويل
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مباديء حوكمة الشركة
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حوكمة مؤسسات تجارية مملوكة للدولة

فصول رئيسية في قوانين الأستثمار

أولا – نظام الدخول

ثانيا – ضمانات المستثمر

ثالثا – أحكام مؤسساتية

رابعا – حوافز الأستثمار

أولاً – إطار عالمي

. نظام الدخول على أساس المبدأ

وفقاً للقانون الدولي، لكل قطر إستقلالية السيطرة على دخول وتأسيس كيانات أجنبية ضمن رقعته الجغرافية.

. ولكن : الألتزامات الدولية يمكنها تقييد هذا المبدأ

- منظمة التجارة الدولية

- أتفاقيات الأستثمار الثنائية

- مفاوضات جارية (أتفاقيات تجارة حرة)

- أدوات منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية (قواعد)

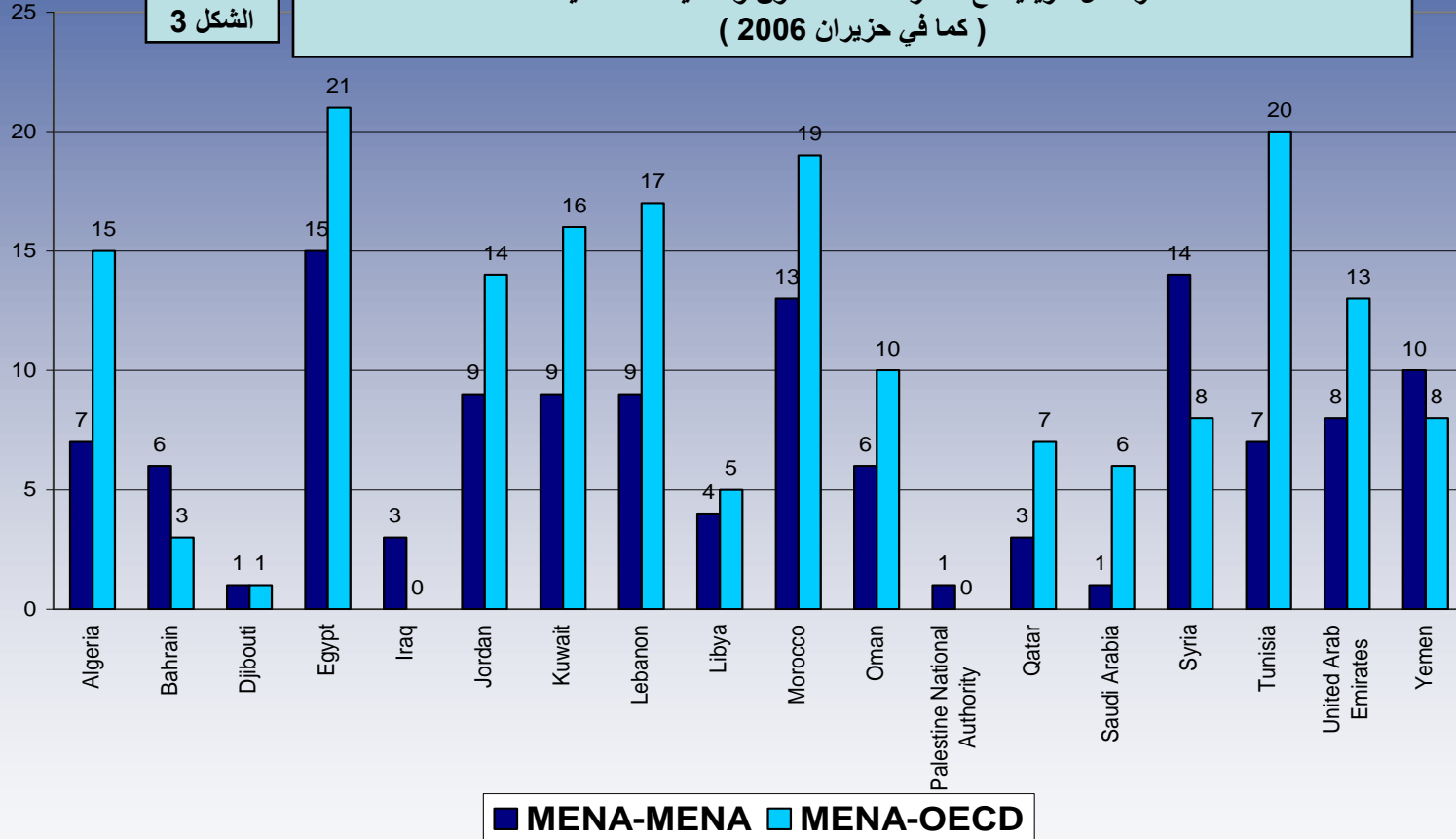
أولاً : الدخول : منظمة التجارة العالمية “ معمارية الأستثمار “

- الأتفاقية العامة للتجارة بالخدمات
- أأتفاقية أجراءات الأستثمار المتعلقة بالتجارة
- أأتفاقية الأوجه ذات العلاقة بالتجارة للملكية الفكرية
- أأتفاقية تجهيزات الحكومة
- أأتفاقية الدعم وأجراءات التعويض

أولا : الدخول : اتفاقيات الأستثمار الثنائي

مقارنة اتفاقيات الأستثمار الثنائي بين أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما بينها وأقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع أقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (كما في حزيران 2006)

الشكل 3



اولا : الدخول : غربلة الأستثمار وأجراءات الموافقة

- 1- اجراءات السيطرة للمراقبة العامة فقط (طريقة المراقبة ، المعاملة الوطنية)
- 2- اجراءات الغربلة والمصادقة المسيطرة على تصنيفات معينة :
 - “ القائمة السلبية
 - “ تقييدات الملكية
 - “ امن وطني
 - “ فائدة وطنية اوسع (فوائد اقتصادية ، ... الخ)
- 3- الغربلة لفرض متطلبات أداء / منح حوافز

اولا : الدخول : انظمة ممكنة للأذن بدخول الأستثمار الاجنبي المباشر

1. اصدار قائمة سلبية

- شفافية

- توقع

2. إنشاء اجراءات غريبة وموافقة شفافة

- للوصول الى امثال مع القائمة السلبية

- (لغرلة الأستثمار الأجنبي وفق أعتبرات المصلحة الوطنية واضحة التعريف)

- (لمنح حوافز تنظيمية و/ أو متطلبات اداء متماشيا مع الالتزامات الدولية)

3. توفير الحق للمستثمر الأجنبي لطلب مراجعة قرار سلطة الترخيص من قبل

الوزارة .

- شفافية

- عدالة المعاملة (التزامات ممكنة للدولة الاكثر تفضيلا)

- أرشادات ادارية محددة للكتمان

ثانيا : ضمانات المستثمر : الأعلان الوزاري

- . منح معاملة وطنية للمستثمرين الأجانب وفق مرحلة ما بعد التأسيس .
- . مبدأ ان الاستثناءات يجب ان تتم صياغتها بوضوح ودقة وتتم مراجعتها دوريا .
- . مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات المحلية والاجنبية بضمنها الحماية الكاملة لحقوق الملكية ويشمل ذلك الملكية الفكرية .
- . توفير مقاييس عالية للتعويض عن مصادرة الملكية المباشرة وغير المباشرة .
- . وصول غير محدد للمستثمرين لآلية فعالة لتسوية النزاعات الوطنية والعالمية .

ثانيا : ضمانات المستثمر : المعاملة الوطنية / الدولة الأكثر تفضيلا

- احكام المعاملة الوطنية في بعض قوانين الأستثمار لاقطار الشرق الأوسط وشمال افريقيا وجزء من الأحكام النمطية في اتفاقيات الأستثمار الدولية الموقعة.
- فيما يتعلق بالأقطار الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية ، تلزم طريقة المعاملة الوطنية للجنة الأستثمار التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الأقتصادية الدول الممتثلة بأعلام استثناءاتها للمعاملة الوطنية ضمن الأطار الموفر من قبل إعلان منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية حول الأستثمار العالمي والمؤسسات التجارية المتعددة الجنسية.

ثانيا : ضمانات المستثمر: أداة التعامل الوطني منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تتكون أداة المعاملة الوطنية من عنصرين :

- . إعلان مبادئ ، الذي يكون جزءا من الأعلان حول الأستثمار العالمي والمؤسسات التجارية متعددة الجنسية.
- . قرار مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأجرائي ، الذي يلزم الأقطار الممتثلة الأبالغ عن أستثناءاتها للمعاملة الوطنية ، وتأسيس إجراءات متابعة للتعامل مع مثل هذه الأستثناءات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المحتويات : المعاملة الوطنية للمؤسسات التجارية المسيطر عليها أجنبيا بعد التأسيس.

ثانيا : ضمانات المستثمر : مصادرة الملكية

- تتضمن غالبية قوانين الاستثمار لأقطار الشرق الأوسط وشمال افريقيا ضمانات قانونية ضد مصادرة الملكية .
- اضافة لذلك ، توفر اتفاقيات الأستثمار الدولية المبرمة من قبل اقطار الشرق الأوسط وشمال افريقيا (اتفاقيات استثمار ثنائية ، الأشتراك في المركز الدولي لتسوية نزاعات الأستثمار) ضمانات في حالة مصادرة الملكية .
- تميل هذه الاتفاقيات الى المحافظة على المقياس العالمي الادنى ، الذي ، وفقا بموجبه ، تكون مصادرة الملكية قانونية فقط عندما يتم القيام بها لغرض عام واضح ، بدون تمييز وعند دفع “ تعويض فوري منصف وفعال “ .

ثانيا : ضمانات المستثمر : التحويل الحر

- بشكل عام ، تختلف اقطار الشرق الأوسط وشمال افريقيا في درجة السماح للمستثمرين الأجانب باعادة تصدير رأس المال بحرية . بضعة اقطار في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تسمح باعادة تصدير رأس المال بدون عوائق وبدون تقييد .
- أعلن ثلاثة عشر قطرا من اقطار الشرق الأوسط وشمال افريقيا (البحرين ، جيبوتي ، مصر ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، عمان ، قطر ، السعودية ، تونس ، الامارات ، العراق ، ليبيا) سماحه باعادة تصدير رأس المال بدون تقييد .
- تضع الجزائر ، المغرب ، سوريا ، واليمن تقييدات بمديات مختلفة .

ثالثا : احكام مؤسساتية

- أحكام الغرلة الكفاءة وسلطة الموافقة على المستوى الفيدرالي.
- أحكام اقتراح مراجعة ممكنة لقرارات السلطة .
- تقسيم الأختصاص بين هيئات ترويج الاستثمار في الامارات .
- أمور مؤسساتية اخرى .

معلومات الاتصال

السيد الكساندر بومر

المدير التنفيذي للبرنامج

برنامج استثمار الشرق الأوسط وشمال افريقيا –

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

2 شارع انريه باسكال ، 75016 باريس ، فرنسا .

هاتف : + 33145241912

فاكس : + 33144306135

بريد الكتروني :

alexandar.boehmer@oecd.org

للمعلومات حول برامج ونشاطات الشرق الاوسط وشمال

افريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يرجى الدخول

للموقع :

www.oecd.org/mena/investment

القيمة المضافة لخبرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لأقطار الشرق الأوسط وشمال افريقيا

- تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية محفلا متميزا حيث تعمل اقتصاديات 30 حكومة معا للتداول بشأن تحديات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والحكوماتية . تشارك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خبراتها وتتبادل الآراء مع اكثر من 70 قطر آخر- ان برنامج الاستثمار للشرق الأوسط وشمال افريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هو جزء مهم من هذا العمل.
- يمكن لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ان تقدم لشركائها في العالم العربي فوائد عديدة :
 - المنظمة هي واحدة من اكبر مصادر البيانات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية القابلة للمقارنة واكثرها اعتمادية . ان مجموعة مهام تتولى احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر هو جزء من برنامج الاستثمار للشرق الاوسط وشمال افريقيا .
 - توفر المنظمة تحليلا ومشورة حول الاستثمار ، الاختراعات التكنولوجية ، الريادة ، الإصلاح الاداري بضمنها الضريبية ، حوكمة الشركات ، وتطوير الاسواق المالية . تغطي مجموعات العمل الخمسة لبرنامج الاستثمار للشرق الأوسط وشمال افريقيا - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذه المواضيع وتوفر وضعاً تتمكن فيه الحكومات من مقارنة خبرات السياسات وتحديد الممارسات الجيدة .
 - تمثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية محفلا يعمل فيه حوار النظراء على تحسين السياسات التي تنتج ادوات ، قرارات ، وتوصيات متوافق عليها دوليا .
- يمكن للادوات الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وارشاداتها ان تدعم جهود الإصلاح المتينة .